التحليل الجيوسياسي والجيواقتصادي للمقومات الجغرافية في العراق

Geopolitical and Geoeconomic Analysis of Geographic Potentials in Iraq

بلاسم سعدي خلف

Blasim Saadi Khalaf

جامعة سامراء/ كلية التربية– قسم الجغرافية

University of Samarra / College of Education – Department of Geography

07726460302

ا.د. حسن علي مصلح

Prof. Dr. Hassan Ali Muslih

جامعة سامراء/ كلية التربية– قسم الجغرافية

University of Samarra / College of Education – Department of Geography

الكلمات المفتاحية: الجيوسياسي، الجيواقتصادي، الأقاليم، التنمية، الديموغرافي.

Keywords: Geopolitical, Geoeconomic, Regions, Development, Demographic.

الملخص

تُعد القوة الجغرافية للدولة نتاجاً للتفاعل الحيوي بين معطيات الطبيعة وقدرات الإنســان، حيث لا تكتسـب التضـاريس أو الموارد أو المواقع قيمتها الاسـتراتيجية إلا من خلال الدور الذي تلعبه في رسـم السـياسـات العامة وتحقيق الرفاه الاقتصـادي، وإن دراسـة الحالة العراقية تتطلب تجاوز الوصـــف الجغرافي التقليدي نحو التحليل الوظيفي، أي فحص كيفية تُحول جبال العراق وسهوله وموارده المائية والطاقة وسكانه إلى أدوات نفوذ سياسي وركائز تفوق اقتصادي. فالعراق ليس مجرد حيز مكاني، بل هو وحدة جيوسياسية تمتلك مقومات الصعود إذا ما أُحسن توظيف خصـــائصـــها الجغرافية في بيئة إقليمية ودولية بالغة التعقيد، وينطلق هذا البحث من فرضـــية أساسية مفادها أن الجغرافيا هي قدر الدول، ولكن السياسة والاقتصاد هما اللذان يحددان كيفية إدارة هذا القدر، فبعد أن تم تأصيل المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية في البحث، يسعى هذا البحث إلى الربط بين هذه المقومات وبين صناعة القوة بمفهومها الشامل.

Abstract:

A state's geographical power is a product of the dynamic interaction between natural resources and human capabilities. Topography, resources, and locations only acquire their strategic value through their role in shaping public policy and achieving economic prosperity. The study of the Iraqi case requires moving beyond traditional geographical descriptions toward functional analysis, examining how Iraq's mountains, plains, water and energy resources, and population are transformed into instruments of political influence and pillars of economic superiority. Iraq is not merely a geographical space, but a geopolitical entity possessing the potential for advancement if its geographical characteristics are effectively utilized within a highly complex regional and international environment. This research stems from the fundamental premise that geography determines a state's destiny, but politics and economics dictate how this destiny is managed. Having established the foundations of natural and human geographical factors, this study seeks to link these factors to the creation of power in its comprehensive sense.

المقدمة

تنشأ القوة الجغرافية للدول من التفاعل المستمر بين العناصر الطبيعية وإمكانات الإنسان في توظيفها؛ فالتضاريس والموارد والمواقع لا تكتسب أهميتها الاستراتيجية بصورة تلقائية، وإنما تتحدد قيمتها الحقيقية بمدى قدرتها على الإسهام في توجيه السياسات العامة ودعم مسارات التنمية الاقتصادية. وانطلاقاً من ذلك، فإن دراسة الواقع العراقي لا يمكن أن تقتصر على العرض الوصفي للعناصر الجغرافية، بل تتطلب الانتقال إلى تحليل وظيفي يركز على كيفية استثمار الجبال والسهول والموارد المائية ومصادر الطاقة والطاقات البشرية في بناء أدوات التأثير السياسي وتعزيز مقومات التفوق الاقتصادي. فالعراق لا يمثل مجرد مساحة جغرافية، بل يشكل كياناً جيوسياسياً يمتلك إمكانات مهمة للنهوض إذا ما جرى توظيف خصائصه المكانية بصورة فاعلة ضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة، يعتمد هذا البحث على افتراض رئيس مفاده أن الجغرافيا تضع الإطار العام لقدرات الدول، غير أن السياسات الاقتصادية والإدارية هي التي تحدد الكيفية التي يتم بها استثمار هذا الإطار وإدارته، يأتي هذا البحث لكشف لعلاقة بين تلك المقومات وبين بناء عناصر القوة بمفهومها الشامل، وفي هذا السياق، يسعى الباحث إلى تحليل أثر الموقع الجغرافي للعراق في شبكة علاقاته الدولية، وبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه موارده الطبيعية في دعم السيادة الوطنية، وصولاً إلى تقدير موقعه الاستراتيجي في ضوء التحديات الراهنة. ولغرض الإحاطة بجوانب الموضوع، جرى تنظيم البحث وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول: المقومات الجغرافية والوزن الجيواقتصادي للعراق.

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للمقومات الجغرافية العراقية.

المبحث الأول

المقومات الجغرافية والوزن الجيواقتصادي للعراق

يهدف هذا المبحث إلى تحليل توظيف المقومات الطبيعية والمكانية في بناء القوة الاقتصادية للدولة؛ إذ يتناول المطلب الأول دور الموارد الطبيعية—من مناخ وتربة ومياه، إضافة إلى النفط والغاز—في دعم الإنتاج والأمن الغذائي والملاءة المالية، مع إبراز أهمية الصناعة التحويلية، فيما يركز المطلب الثاني على استثمار الموقع الجغرافي للعراق في التجارة والنقل الدولي، ودور مشروعات كطريق التنمية وعلاقتها بالمبادرات العالمية في تعزيز الأمن الوطني وجذب الاستثمارات.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية كركيزة للقوة الاقتصادية

يهدف هذا المطلب إلى تحليل علاقة الموارد الطبيعية بالقوة المالية والسياسية للعراق، ودورها في دعم الناتج المحلي ومواجهة تحديات الأمن الغذائي والطاقة،(الجنابي،1992 ،ص180) وذلك ضمن ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي (ربط التربة والمناخ والمياه بالإنتاج).

يُعد القطاع الزراعي في العراق أساس تحويل الموارد الطبيعية إلى قوة اقتصادية وسيادية، ويرتبط الأمن الغذائي باستقلال القرار الوطني. تشير الدراسات (2003–2025) إلى أن الأمن الغذائي أصبح مؤشراً على قوة الدولة واستقرارها، ويسهم الاستثمار الزراعي في تعزيز الأمن الوطني.

أُجريت أول دراسة شاملة عن الحالة التغذوية عام 2004 استناداً إلى بيانات 2003، بعد أن كان الوضع السياسي قبل 2003 يمنع تقييم مستويات الفقر والجوع. تبعها مسحان إضافيان في 2005 و2007 شمل العراق كله، بمشاركة الأجهزة الإحصائية المحلية ومعهد بحوث التغذية، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسف، بهدف متابعة الأمن الغذائي وتحديد احتياجات الفئات الهشة عبر تحليل بيانات الأسرة والمصادر الثانوية.(برنامج الأغذية العالمي، 2004، ص5–18).

كشف المسح الشامل الذي غطى 115 قضاءً في العراق عن تباين مكاني واضح في مستويات الأمن الغذائي، حيث تم تصنيف الأقضية إلى أربع مجاميع تعكس دور البيئة الجغرافية في رفاه السكان(الجهاز المركزي للإحصاء ، 2012، ص112):

المجموعة الأولى (المستوى الأفضل) تضم 44 قضاءً (غالبها حضرية بنسبة 66%)، ونسبة غير الآمنين غذائياً فيها 1% فقط.

المجموعة الثانية (المستوى المتوسط) تضم 30 قضاءً، ونسبة غير الآمنين غذائياً 2%، مع مستوى فقر يقترب من المعدل الوطني.

1. المجموعة الثالثة (الفئات الهشة) تضم 24 قضاءً، ونسبة غير الآمنين غذائياً 5%، مع سوء تغذية وفقر يتراوح بين المتوسط والمرتفع.
2. المجموعة الرابعة (الفئات الهشة جداً) تضم 17 قضاءً، وتصل نسبة عدم الأمن الغذائي فيها إلى 16%، وتعاني من ارتفاع ينذر بالخطر في معدلات التقزم.

خريطة رقم (4) للأقاليم الزراعية في العراق

خارطة الأقاليم المناخية الزراعية في العراق

3. **المصـــــدر**: موقع بينتيريســـــت (Pinterest) موجود على الرابط الإلكتروني: https://uk.pinterest.com/pin/470415123573691200/

يتمتع العراق بتنوع مناخي وزراعي كبير يمنحه مرونة عالية وإنتاجية قوية، ما يعزز استغلال الموارد الطبيعية وتحسين الدخل الزراعي. ويضم العراق سبعة أقاليم زراعية تشمل 14 نموذجاً مناخياً، إضافة إلى مناخات محلية في الأهوار والمسطحات المائية الكبيرة، ما يسهم في تكثيف الإنتاج الزراعي، إدخال محاصيل جديدة، وتطوير التراكيب المحصولية وفق أسس علمية سليمة، مما يفتح آفاقاً واسعة لتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

كما تتمحور فاعلية الاســـتثمار الزراعي في العراق حول قدرته على ترجمة المقومات الطبيعية والبشـــرية إلى واقع ملموس يحقق الأمن الغذائي بمفهومه الشـــامل، وذلك من خلال الارتكاز على ثلاثة محاور جوهرية:

1. توفر الغذاء: يركز على استغلال الأراضي الصالحة في السهل الرسوبي والأقاليم الجبلية، ويعتمد على الإنتاج المحلي، المخزون الاستراتيجي، والتجارة الخارجية، ما يقلل الاستيراد ويعزز القوة الاقتصادية ويؤمن الغذاء للأجيال.

2. إتاحة الغذاء: يضمن وصول الغذاء لجميع فئات المجتمع عبر القنوات المادية والاقتصادية والاجتماعية، مع تحليل الأسواق ومستوى دخل الأسر لضمان العدالة والاستدامة وتحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب.

3. الهشاشة والتكيف: يقيم قدرة المجتمع على مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية مثل الجفاف أو تقلبات أسعار المحاصيل، ويعكس مدى قوة الاستثمار الزراعي في تبني استراتيجيات مرنة لحماية الأمن الغذائي، مع تعزيز قدرة الأسر على التكيف وضمان استقرار المجتمع على المدى الطويل.

ثانياً: الثروة المعدنية ومصادر الطاقة النفط والغاز كعنصر استراتيجي للقوة

غيّر النفط العلاقات الدولية وأثار صـــراعات وتحولات داخلية وخارجية، ولا يزال مؤثراً حتى اليوم، وسـاهم في تقدم بعض الدول، كما أشـار شـاندلر إلى دور النفط الرخيص في معجزة ألمانيا واليابان بعد الحرب، وكان النفط العربي في الصدارة. (Arrangement, 1980 ,pp47-48)

كانت جميع الاتفاقات النفطية في الشرق الأوسط نتاج صراعات بين شركات النفط الكبرى، حيث لم يتم التوصـل بعد الحرب العالمية الثانية لاتفاق بخصـوص السـيطرة على النفط، حتى تدخل الرئيس روزفلت وحدد توزيع النفوذ: النفط الإيراني لبريطانيا، النفط العراقي والكويتي مشـــترك، والنفط السـعودي للولايات المتحدة.(طاهر، 2019 ، ص1)، وسـيحلل الباحث هذا المتغير لربط الخصائص الجيولوجية للعراق باستثمارها كأداة قوة سياسية واقتصادية وفق الآتي:

1- الضخامة الجيولوجية والاحتياطي الاستراتيجي

يمثل الاحتياطي الهيدروكربوني الضـــخم في العراق الأســاس لقوته الجيواقتصـــادية، إذ يمنحه نفوذاً سـيادياً واسـتراتيجياً طويل الأمد، ويجذب الاسـتثمارات الكبرى لتمويل مشـاريع البنية التحتية، ويحول الموارد الطبيعية إلى محرك للتنمية المسـتدامة والشـراكات السـياسـية مع الدول الكبرى لضمان أمنها الطاقوي.(عبدال،2017، ص288) .

2- النفط كأداة للسيادة والضغط السياسي.

يمثل النفط أداة للسيادة والضـغط السياسـي، لكنه يشكل نقطة ضـعف عند الاعتماد عليه وحده. القوة الحقيقية للعراق تكمن في تحويل العوائد النفطية من مورد ريعي إلى قاعدة إنتاجية متكاملة عبر الزراعة والصناعة، لتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار والنفوذ الإقليمي والدولي.

3- الغاز الطبيعي والتحدي الجيواقتصادي.

احتياطيات الغاز الطبيعي الضـــخمة في العراق تمنحه الاســتقلال الطاقي، وتتيح توليد الكهرباء محلياً، ما يقلل الاعتماد على الاســتيراد ويعزز القوة الجيواقتصــادية ويحول الإنفاق إلى اسـتثمارات داخلية ، يحتل العراق المرتبة الخامسـة عربياً في احتياطيات الغاز، مما يمنحه نفوذاً جيواقتصــادياً وقدرة على التصــدير إلى أوروبا عبر تركيا، ويعزز مكانته الاســتراتيجية في أمن الطاقة العالمي(البوعلي، 2015، ص127).

تكمن القوة الجيواقتصـــادية للعراق في الغاز بقدرته على تحويله إلى قيمة مضـــافة عبر الاسـتكشـافات الحديثة، مما يعزز الاسـتقلال الطاقي والسـيادة السـياسـية ويؤكد دوره في التجارة العالمية.

4- البعد الدولي والأطماع الجيوسياسية (حروب الطاقة)

الثروة النفطية كانت محور التدخلات الخارجية، حيث تجسد الصراع الدولي على الطاقة في عقود التراخيص العراقية، مما فرض تحدي التبعية الريعية، بينما تكمن القوة الجيواقتصـــادية الحقيقية في قدرة العراق على تحويل هذه الأطماع إلى فرص للتوازن الاستراتيجي:

- تأميم القرار الاقتصادي وحماية الموارد من الاستنزاف الخارجي.
- تنويع الشراكات الدولية لتقليل الارتهان لإملاءات قوة عظمى واحدة.
- تحويل العوائد إلى استثمارات في الصناعة التحويلية لتعظيم القيمة المضافة.

تكمن القوة الجيواقتصـــادية للعراق في تحويل احتياطيات النفط والغاز (26.9% من الاحتياطي العربي) إلى صناعات تحويلية وقيمة مضافة، مما يقلل التبعية الريعية ويعزز السيادة السياسية والوزن الاقتصادي الإقليمي.

5- التكامل بين الموارد المعدنية والصناعات الاستخراجية

القوة الجيواقتصادية للعراق تشمل النفط والغاز والموارد المعدنية مثل الفوسفات والكبريت والسـيليكا، ما يحول الهضـبة الغربية إلى أقاليم اقتصـادية واعدة تعزز التوازن التنموي.(رسـن، 2022، ص122).

يرى الباحث أن التكامل بين الموارد المعدنية والصـناعات الاسـتخراجية يمكّن العراق من تحويل مقوماته في الهضبة الغربية إلى درع اقتصادي يعزز السيادة ويؤسس لقوة جيواقتصادية متنوعة ومستدامة.

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي ودوره في التجارة والنقل الدولي

يعد موقع العراق الجغرافي عقدة مواصـلات اسـتراتيجية بين الشـرق والغرب، ويهدف إلى استغلاله لتعزيز التجارة الدولية وتحويله إلى مورد اقتصـادي مستدام لتعزيز القوة الوطنية في ظل التنافس الدولي.

وللإحاطة بالأبعاد الاسـتراتيجية للموقع الجغرافي وأثره في الوزن الاقتصـادي والسـياسـي، تم تقسيم هذا المطلب إلى المحاور الثلاثة الآتية:

أولاً: المنافذ البحرية (إطلالة الخليج العربي وميناء الفاو الكبير).

هنا سنبحث تأثير المنافذ البحرية المتمثلة بالخليج العربي والعراق وتأثيره على المقومات الجغرافية الاقتصادية للعراق، وكذلك ميناء الفاو الكبير، وفق الآتي:

1- الخليج العربي

يمتد الخليج العربي من مضـيق هرمز حتى شـط العرب، ويتميز بجزر صـغيرة وعمق متفاوت، ويكتسـب أهمية اسـتراتيجية كبيرة لكونه شـبه مغلق ومخرجه الوحيد مضـيق هرمز، ما يجعل المنطقة المحيطة به محوراً حيوياً عالمياً.(مجيد، 2012، ص140).

تعد منطقة الخليج مفصـلاً اسـتراتيجياً يربط الشـرق والغرب، وتقع على محور طرق المواصـلات البحرية والجوية بين أوروبا والشـرق الأوسـط وغرب وجنوب شـرق آسـيا(الزيدي، 2016، ص211)

يرتكز التنافس الدولي على الخليج بسـبب احتوائه على ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي، ما يجعله ذا أهمية اسـتراتيجية واقتصـادية كبيرة، وتصـبح المعطيات الجغرافية عاملًا حاسـماً في صـياغة السياسـة الخارجية، حيث تؤثر البيئة الجغرافية مباشرة على قرارات صـناع القرار وتحديد مصالح الدول في المنطقة (عمران، 1998، ص100).

2- ميناء الفاو الكبير

يُعد العراق شـبه حبيس بسـاحل لا يتجاوز 58 كم واعتماده على موانئ البصـرة المحدودة وغير القادرة على اسـتقبال السـفن العملاقة. يبرز ميناء الفاو الاسـتراتيجي، المصـمم بطاقة 99 مليون طن سنوياً، كحل شامل للنقل والخدمات اللوجستية، ويعزز مكانة العراق كمركز اقتصادي محوري بدل دولة عبور، ويمثل المشـروع اسـتمراراً لرؤية اسـتراتيجية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وجرى تطويرها بعد 2003 بالشراكة مع شركة تكنيتال الإيطالية(نجات، 2024، ص3-4).

يمثل ميناء الفاو البوابة الجنوبية لأقصـر طريق بري وسـككي يربط الشـرق بالغرب، مما يحول العراق من مسـتهلك لخدمات النقل إلى منظم لسـلاسـل التوريد، ويمنحه ميزة جيواقتصـادية تنافسية في الوقت والتكلفة تعزز مكانته في الاقتصاد العالمي(نجات، 20224، ص9-10).

وتكمن القوة الجيواقتصـــادية الحقيقية في تحويل الميناء إلى منطقة اقتصـــادية متكاملة السيطرة على العقدة البحرية في رأس الخليج تسمح للعراق بممارسة الدبلوماسية اللوجستية؛ حيث تصبح مصالح الدول الكبرى مثل: الصين وأوروبا مرتبطة بأمن واستقرار هذا الممر، مما يمنحه قدرة فائقة على المناورة السياسية والاقتصادية، ويجعل من استقراره مصلحة دولية عليا(نجات، 2024، ص3-6).

عند اكتمال ميناء الفاو، سيصبح العراق منافساً للموانئ الكبرى في شمال الخليج، ويؤمن موارد مالية مستدامة تعزز القوة الوطنية والأمن القومي (الايدامي، الزاهدي،ص95).

وعلى ما سبق، ترى الباحث إن ميناء الفاو الكبير ليس مجرد مشروع إنشائي، بل هو إعادة صياغة للجغرافيا العراقية، وإنه الأداة التي ستحول موقع العراق من نقطة اختناق محتملة إلى قلب نابض للتجارة العالمية، محققاً بذلك أعلى درجات التكامل بين المقومات الطبيعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

ثانياً: العراق كحلقة وصل برية وسككية (طريق الحرير وطريق التنمية)

إذا كان ميناء الفاو يمثل بوابة العراق البحرية، فإن طريق التنمية (القناة الجافة سابقاً) يمثل الشريان السككي والبري الذي يعيد إحياء الدور الوظيفي للجغرافيا العراقية كجسر قاري يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط وصولاً إلى أوروبا، وهذا التحول ينقل العراق من مجرد دولة ممر إلى عقدة لوجستية عالمية.

ويمثل العراق جسراً جغرافياً حيوياً يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، ويقع في قلب الربط المكاني بين منطقة الخليج العربي وبلاد الشام، وهذا الموقع الاستراتيجي يجعل العراق يقع في قلب المبادرة الصينية (الحزام والطريق)؛ كونه يمثل نقطة التقاء لخطوط المواصلات العالمية، وجاراً جغرافياً لثلاثة أطراف رئيسة في المبادرة (إيران، تركيا، والسعودية)، وهنا سنبحث هذه الطرق لنوضح أهميتها في الجيواقتصادية العراقية.

1- طريق الحرير

يستمد طريق الحرير اسمه من تجارة الحرير الآسيوي، وصاغه المستكشف الألماني بين 1868 و1872، لكنه اشتهر في القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ليصبح شبكة من طرق برية وبحرية تربط أوروبا وآسـيا، وتعزز التجارة والثقافات.(شـقير، 2017، ص5) لم يكن طريقاً واحداً بل شبكة فرعية تتجمع في طريقين رئيسيين—شمالي صيفي وشتوي—ازدهرت عليها البلدان مع ازدهاره. وفي العصر الحديث، منذ إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013 عن مبادرة الحزام والطريق، اسـتعاد العراق مكانته ضـمن هذه الاسـتراتيجية التي تربط آسـيا الوسطى بالشرق الأوسط وأفريقي(شيخوا، 2013).

2- طريق التنمية العراقي

يمثل مشـروع طريق التنمية الانطلاقة الحقيقية لاسـتعادة دور العراق كجسـر قاري يربط الشرق بالغرب، بتكلفة 17 مليار دولار، ويضم سككاً حديدية بطول 1175 كم وطريقاً برياً بطول 1190 كم من ميناء الفاو إلى الحدود التركية، ويربط 10 دول ويستوعب آلاف الشاحنات، محولاً العراق إلى ممر استراتيجي للتجارة العالمية.

خريطة مشروع طريقة التنمية

يهدف طريق التنمية إلى تقليل اعتماد العراق على النفط بنسـبة 40–60% وخلق تنمية شاملة عبر مدن صناعية ومجمعات سكنية، مع تعزيز الزراعة والسياحة والصناعة، وتوفير نحو 150 ألف فرصـة عمل مباشـرة، لتحقيق اسـتدامة اقتصـادية بعيدة عن تذبذب أسـعار الطاقة (الحجيمي، الكبيسي، 2024، ص211–212).

يبرز طريق التنمية كقوة جيواقتصـادية منافسـة لقناة السـويس، مختصـراً السـفر بين آسـيا وأوروبا، ويتيح لميناء الفاو نقل الغاز القطري والنفط العراقي إلى الأسواق الأوروبية بكفاءة عالية، مع اسـتثمارات قطرية تصـل إلى 5 مليارات دولار لتعزيز الجدوى الاقتصـادية للمشـروع(ايقون، 2023).

المبحث الثاني

المقومات الجغرافية وصناعة القوة السياسية (الجيوسياسة)

تُستمد القوة السياسية للعراق من تفاعل جغرافيته مع قدراته البشرية؛ فالمكان لا يقتصر على كونه مسرحاً للأحداث، بل يحدد الفرص والتحديات، ويشكل مع السكان والمساحة الوزن الجيوسياسي الذي يحدد موقع الدولة في التوازنات الإقليمية والدولية.

يهدف المبحث إلى تحليل كيفية تحويل الخصائص الجغرافية والبشرية في العراق إلى أدوات نفوذ سياسي لتحقيق الاستقرار والسيادة. قُسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: التحليل الجيوسياسي للموقع والمساحة

يُعد الموقع الجغرافي والمساحة المكانية للدولة المرتكز الأساسي الذي تُبنى عليه استراتيجياتها العليا؛ فالدولة ليست مجرد كيان قانوني، بل هي حيز جغرافي يتفاعل مع محيطه، سنتناول في هذا المطلب كيف يتحول الموقع من مجرد إحداثيات إلى أداة قوة أو مصدر تهديد، وأثر التكوين المساحي على كفاءة السلطة السياسية، وذلك وفق التفصيل الآتي:

أولاً: العبء والامتياز الجيوسياسي للموقع الجوار الجغرافي وتعدد الحدود.

الموقع الجغرافي وتعدد الحدود سلاح ذو حدين، يمنح الدولة امتيازاً استراتيجياً لكنه يفرض عبئاً جيوسياسياً يتطلب إدارة حكيمة للعلاقات. وفي العراق، يُعد الموقع امتيازاً استراتيجياً وعبئاً أمنياً وسياسياً يمكن تحليله بالنقاط التالية:

1- الامتياز الجيوسياسي

يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، جسر بري يربط بين تركيا وإيران والسعودية، مما يمنحه قوة التوازن ودور الوسيط الاستراتيجي الذي لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات إقليمية، ويجعله نقطة التقاء المصالح الإقليمية والدولية(الجنابي، غالب، 1992، ص183).

وعلى ذلك تجد الباحث إن الامتياز الجيوسياسي للعراق هو بمثابة المصد الاستراتيجي؛ فبقدر ما يحسن صانع القرار استثمار هذا الموقع في الوساطة والربط، بقدر ما ينجح في تحييد الأطماع الخارجية وتحويلها إلى شراكات بنّاءة تخدم الأمن الوطني العراقي.

2- العبء الجيوسياسي: تحديات تعدد الجوار

يمتلك العراق حدوداً برية طويلة مع ست دول مختلفة التوجهات، ما يجعله عرضة لتأثير الأزمات المجاورة على الأمن الداخلي عبر النزوح أو التدخلات السياسية، مما يحوّل الحدود إلى ساحة اشتباك تتطلب جهوداً عسكرية ودبلوماسية مضاعفة:

أ- العراق ومحيطه في الخليج العربي

كانت منطقة الخليج وبلاد فارس وشبه الجزيرة العربية وحدة جغرافية وحضارية وتجارية منذ الفتح الإسلامي، لكن بعد انهيار الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني ظهرت الخلافات الحدودية الحالية، وأصبح الأمن في المنطقة استثناءً بينما الصراعات والأزمات متأصلة تاريخياً في بنيتها السياسية(راشد، 2008، ص45).

يمثل العراق حدود الخليج مع سوريا بطول 605 كم، ما يمنح الخليج عمقاً استراتيجياً ويعزز الانتماء القومي والتكامل العربي، إذ تعد سوريا والعراق والسعودية ثلاث قوى محورية لأي مشروع وحدودي ناجح في المنطقة (المرهون، 2016).

لكن الغزو الأمريكي على العراق عام (2003م)، وحلّ الجيش العراقي وتدمير مؤسساته كل ذلك أخرج العراق من معادلة توازن القوى في المنطقة، وهذا يؤثر على توازن القوى العربية كقدرات شاملة مع القوى غير العربية في الجزء الشرقي من المنطقة وهي (إيران) والشمالي منها مع (تركيا)(قشطة، 2016، ص12).

رغم معارضة دول الخليج للحرب على العراق ومطالبتها بتسوية عبر الأمم المتحدة، تجاهلت الولايات المتحدة هذه الشرعية، فما زالت دول الخليج تطالب بتدخل دولي لتحقيق الاستقرار وتوافق الطوائف، معتبرة العراق دولة محتلة، كما أكد بيان قمة الرياض 2006 على ذلك.(سحات، 2014، ص114):

1- يجب احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض الدعوى إلى التقسيم.
2- التأكيد على عدم تدخل أي طرف لمحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية بما يؤدي إلى الانقسام.
3- اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل لتحقيق الاستقرار في العراق.
4- أن الأعمال الإرهابية والتهجير القسري والعنف الطائفي يهدد الساحة العراقية، ومطالبة الحكومة العراقية بحل الميليشيات فوراً.

نظرًا لأهمية العراق لدول مجلس التعاون الخليجي، سعت هذه الدول بعد الاحتلال الأمريكي والثورات العربية إلى تعزيز علاقاتها بالعراق سياسياً واقتصادياً واستثمارياً ودبلوماسياً وتعليمياً، خاصة مع الدول ذات العمق الاستراتيجي كالعراق وسوريا واليمن(الزيدي، 2019،

ص3)، ومن أجل الحفاظ على أهدافها السياسية الرئيسية أهمها تحقيق التنسيق بين دول المجلس في جميع الميادين؛ لتحقيق الوحدة الخليجية ومنها علاقات الدول الخليجية بالعراق(عبدالمجيد، 2015، ص12).

ب- العراق وتركيا

تحتوي سـياسـة تركيا الجديدة تجاه العراق على عناصـر دفاعية وأخرى توسـعية، وهي دفاعية وما تزال تُبنى على أساس برنامج لاحتواء القومية الكردية، وقد كان هذ دائماً موضع قلق أنقرة الأول، لذلك فإن نزاعات العراق مع المكون الكردي لا تقتصـــر على جانب واحد، بل هي حالة دراســـية فريدة تتداخل فيها القوة البشـــرية مع تحديات الجوار الجغرافي(أبو زيد، 2018، ص29).

يشكل الملف الكردي أحد أبرز تحديات الجيوسياسة العراقية، حيث يربط التكوين الديموغرافي الداخلي بالمخاطر الأمنية الخارجية، خصوصاً مع انتشار الأكراد في تركيا وإيران وسوريا، ما يجعل أي تحرك سياسي أو عسكري في إقليم كردستان العراق ذا تأثير مباشر على جيرانه، ويحوّل الشمال العراقي إلى حدود أمنية ساخنة قابلة للاشتعال بسهولة. وتستغل تركيا وإيران هذا الوضع كأداة ضغط سياسية وعسكرية، ما يُضعف استقلالية القرار السياسي العراقي ويجعل الدولة في موقف دفاعي دائم، مضطرة للموازنة بين حماية سيادتها وأمنها الاقتصادي والسياسي، ما يزيد من تعقيد إدارة الموارد والمياه والطاقة في المنطقة(الحربي، 2017، ص32).

ثانياً: مشكلات الحدود والمياه الدولية كأدوات ضغط سياسي.

يواجه العراق تحدياً وجودياً كونه "دولة مصـب" لدجلة والفرات، ما يمنح تركيا وإيران قدرة على استخدام المياه كأداة ضغط سياسي، من خلال خفض الحصص أو تغيير مسارات الروافد، ما يؤثر على استقلالية القرار الوطني. سنستعرض هنا مشكلات الحدود والمياه الإقليمية للعراق ودلالتها الجغرافية وفق الآتي:

1- منازعات الحدود البحرية بين العراق وايران في شط العرب

وفقا لاتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة بها لعام 1975، تمتد الحدود البحرية للعراق مع إيران من نهاية خط التالوك عند مصب شط العرب إلى عمق الخليج العربي، لمسافة 12 ميلاً بحرياً، وتشـــمل المنطقة الاقتصـــادية والجرف القاري حيث تتداخل مع حدود إيران والكويت بسبب ضيق المياه الإقليمية العراقية..

2- منازعات الحدود البحرية بين العراق والكويت

تقع الحدود البحرية بين العراق والكويت في خور عبدالله. وهو ممر مائي واقع في منطقه شمال غرب خليج العربي، ويمتد في الاتجاه الشمالي الغربي من راس الخليج العربي الى

شـرق جزيره وربه، ويبلغ ارتفاع مدخله 12 ميلا بحرياً، يوازيه في الامتداد خور العمية الذي يمتد هو الاخر الى الشمال الغربي– لمسافه 30 من تقريبا– من مدخل خليج الكويت الى جزيره وربه.

ويمتلك خور عبد الله وضـع جغرافيا متميزاً بوضـعه القمعي، ومسـاره الذي مثل الحدود الفاصـلة ما بين وادي الرافدين وجزيره بوبيان، و حلقه وصـل بين خور الزبير، والخليج العربي، يحيط به من كلا الجانبين مسـطحات واسـعة، و يربط جزؤه الشـمالي بممر ضـيق يسـمى خور الشيطانة لصعوبة الملاحة فيه، ولسرعة تياراته المائية، وينتهي بمينائي ام قصر، وخوار الزبير، على حين يكون جزؤه الجنوبي مفتوح على الخليج العربي(المعضري، 2012، ص2).

3– مشكلات المياه مع تركيا

تُعد أزمة المياه بين العراق وتركيا نموذجاً مثالياً لما يُعرف بالجيوبولتيك المائي، حيث تتحول الموارد الطبيعية العابرة للحدود من حاجة بيولوجية إلى أداة ضغط سياسي واستراتيجي. لذا يمثل ملف المياه مع تركيا أحد أكبر التحديات التي تواجه السيادة العراقية.

تمتلك تركيا ميزة جيوسـياسـية بصـفتها "دولة المنبع" لنهري دجلة والفرات. ومن خلال مشـاريع كبرى مثل مشـروع شـرق الأناضـول وسـد "إليسـو"، تحولت تركيا من مجرد جار جغرافي إلى منظم للتدفقات المائية. ففي العلوم السياسية، يُعد هذا تحكماً في شريان الحياة للدولة التابعة (العراق)؛ فالسـدود التركية ليسـت مجرد مشـاريع طاقة، بل هي "صـمامات سـياسـية" يمكن من خلالها الضـغط على بغداد لتحقيق مكاسـب في ملفات أخرى مثل: الملف الأمني أو التبادل التجاري.

يرتبط ملف المياه في هذا الشـأن من خلال ثلاث زوايا جوهرية تُبين كيف تضـعف أو تقوي الجغرافيا مكانة الدولة، وفق الآتي(الجبوري، 2016، ص404).

- **المياه كأداة للابتزاز السـياسـي**، فعندما تُربط حصـص المياه بملفات أمنية مثل تواجد حزب العمال الكردسـتاني، أو ملفات اقتصـادية مثل: أسـعار النفط أو طريق التنمية، تصبح الجغرافيا هنا نقطة ضعف يُستغل منها العراق، فالقوة السياسية للدولة تتآكل عندما تصبح مواردها الأساسية ورقة تفاوضية بيد الآخرين.
- **علاقة المياه بطريق التنمية**، يظهر الربط هنا في مفهوم المقايضة الجيواقتصادية، حيث يمكن للعراق تحويل حاجة تركيا للوصـول إلى الخليج عبر طريق التنمية إلى أداة ضـغط عكسـية لضـمان حصـص مائية ثابتة، وهنا تندمج الجيواقتصـاد بالجيوسـياسـة؛ حيث يُستخدم الموقع لانتزاع حقوق المياه.
- **السـيادة الوطنية والأمن الاسـتراتيجي**، فإن عجز الدولة عن تأمين مياهها يُضـعف من هيبتها السـياسـية أمام مواطنيها (الأمن المجتمعي) وأمام المجتمع الدولي. لذا، فإن

استرداد القوة السياسية للعراق يتطلب الانتقال من دبلوماسية الاستجداء إلى دبلوماسية المصـــالح المتبادلة التي تفرض على تركيا احترام الحقوق المائية مقابل المصـــالح الاقتصادية الكبرى.

فأزمة المياه مع تركيا هي اختبار حقيقي للوزن الســياســي للعراق فالمقومات الجغرافية (دجلة والفرات) التي كانت تاريخياً مصـدر قوة العراق، أصـبحت بفعل الجغرافيا السـياسـية دولة المنبع والمصـب مصـدر تهديد، فالقوة السـياسـية لا تُبنى فقط بامتلاك المورد، بل بالقدرة على إدارته وحمايته عبر الحدود، لذا، وفق ما سـبق تجد الباحث أنه تتحول الحدود والمياه الدولية من حقوق جغرافية إلى أسلحة جيوسياسية في أوقات الأزمات.

المطلب الثاني: القوة البشرية كمتغير في الوزن السياسي

تُمثل القوة البشـرية الركيزة الأسـاسـية التي تمنح الجغرافيا قيمتها السـياسـية؛ فالدولة في جوهرها ليســت حيزاً مكانياً فحســب، بل هي تفاعل حي بين الأرض والإنســان، وفي الحالة العراقية، يُعد المتغير الديموغرافي أحد أهم عناصـر "الوزن السـياسـي" للدولة، حيث يمتلك العراق بنية سكانية فتية ومتنامية تمنحه إمكانات هائلة في مجالات القوة الصلبة (الزخم العسكري) والقوة الناعمة (التأثير الثقافي والحضـــاري)، إلا أن هذا الثقل البشـــري يواجه في الوقت ذاته تحديات ترتبط بكيفية إدارة التنوع الديموغرافي وتحويله من عنصـــر تجزئة محتمل إلى ركيزة للتماســك الوطني والاستقرار السياسي. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل الخصائص الكمية والنوعية للسكان، وبيان أثرها في صياغة القوة السياسية للدولة العراقية في محيطها الإقليمي والدولي. للوقوف على الأبعاد السياسية للعنصر البشري، تم تقسيم هذا المطلب إلى المحورين الآتيين:

أولاً: الحجم السكاني وتأثيره في قوة الدولة (الكم والكيف)

تعد القوة البشـــرية في العراق "المتغير الديناميكي" الذي يمنح الجغرافيا الصـــماء روحاً وقدرة على الفعل. فالمساحة والموقع يظلان إمكانات كامنة ما لم توظفهما يد الإنسان. وهنا نميز بين مسارين لتحليل هذه القوة:

1. التحليل الكمي الزخم الديموغرافي

وصل العراق اليوم إلى عتبة سكانية حرجة تتجاوز 45 مليون نسمة، وهو رقم يضعه في مراتب متقدمة إقليمياً. من المنظور الجيوســـياســـي، يحقق هذا الكم ميزات اســـتراتيجية كبرى(الصعب، 2021، ص65):

- الزخم العسكري، فالحجم السكاني الكبير يضـمن للدولة "خزاناً بشرياً" قادراً على تغذية القوات المســلحة والأجهزة الأمنية، مما يمنح العراق هيبة عســكرية وقدرة على الدفاع عن حدوده الواسعة وتعدد جيرانه.

- القدرة الاستيعابية للسوق، فالكتلة البشرية الكبيرة تمثل سوقاً استهلاكياً ضخماً، وهو ما يحفز الاستثمارات الأجنبية (كما في مشروع طريق التنمية)؛ فالدول والشركات تنجذب للمواقع ذات الكثافة السكانية العالية لضمان استدامة الطلب.
- النافذة الديموغرافية يتميز العراق بأن أكثر من 60% من سكانه هم من الفئات الشابة (دون سن 25). في علم الجغرافيا، يُعرف هذا بـــ "الهبة الديموغرافية"؛ فإذا ما أُحسن استثمار هذه الطاقة، فإنها تتحول إلى قوة إنتاجية هائلة تقود النمو الاقتصادي وتخرج الدولة من ركود الاقتصاد الريعي.

2. التحليل الكيفي النوعية والكفاءة السياسية

القوة الحقيقية للدولة لا تكمن في كثرة العدد فحســـب فقد تكون العبء الديموغرافي، بل في جودة المورد البشري. وهنا يبرز الوزن السياسي للعراق من خلال(باحثين، 2023، ص93):

1) المســتوى التعليمي والتقني: يعتمد وزن العراق الســياســي على مهارات شــعبه العلمية والتقنية، حيث يعزز التعليم العالي والتخصصات التكنولوجية القوة الذكية للدولة ويمكّنها من إدارة المشـــاريع الكبرى بكوادر وطنية، مما يقلل الاعتماد على الخبرات الأجنبية ويحافظ على السيادة التقنية.
2) الوعي السياسي والسيادي: يتميز الإنسان العراقي بعمق حضاري وتاريخي، مما يعزز الوعي بالهوية الوطنية والسيادة ويشكل خط دفاع ضد محاولات القوة الناعمة لدول الجوار للتأثير على النسيج الاجتماعي.
3) توزيع السكان الجغرافي: يتركز السكان في مناطق استراتيجية مثل البصرة والمناطق المحاذية لطريق التنمية، مما يحولها إلى حواضر تحمي المصالح الاقتصادية والسياسية للعراق.

ثانياً: التنوع الديموغرافي وأثره على الاستقرار السياسي والتماسك الوطني.

يضــم العراق طوائف وديانات متعددة (يهود، مســيحيون، مســلمون، صــابئة، يازيديون) تتفرع إلى مذاهب مختلفة، ويعيشــون على أرض واحدة تجمعهم قواســم مشــتركة كالعادة والتقاليد، وقد أثّر هذا التنوع على الهوية الوطنية رغم اعتراف الدســـتور بحقوق الأقليات ومحاولات بعض الجماعات ضمهم ضمن هويات أكبر (عربية–مسلمة أو كردية)(غليون، 2004، ص14).

إن البدايات الأولى لتأثير المرجعيات الدينية العراقية ظهر في نهاية القرن التاســع عشــر متمثلاً بالفتوى التي أصــدرها السيد (محمد حسن الشيرازي) في مدينة سامراء لتحريم امتياز التبغ فكان لهذه الفتوى الدور الأســـاس في التخلص من الأزمة إذ تم بموجبها عدم تحقيق المصـــالح البريطانية في العراق(صاغية، 2009، ص142).

يضـــم العراق خليطاً معقداً من الأقليات العرقية والدينية والطائفية، بما فيها العرب، الأكراد، التركمان، الكلدان، الأشـوريون، الصـابئة، الإيزيديون، والشـركس، إضـافة إلى الأقليات الدينية مثل البهائيين واليهود، وعلى الرغم من حقوق هذه الأقليات المنصوص عليها في الدساتير والاتفاقيات الدولية، فقد تعرضت تاريخياً للتمييز والإقصاء، بدءاً من سياسات التهجير والتطهير العرقي في عهد النظام السـابق، مروراً بانتهاكات تنظيم داعش، وصـولاً إلى تهميش الحقوق في مرحلة ما بعد 2003 بسبب ضعف أداء المؤسسات الحكومية وضعف تطبيق الدستور (الصفار، 2009، ص112).

تاريخياً، أثرت المرجعيات الدينية والسـياسـية على المجتمع العراقي، مثل فتوى السـيد محمد حسـن الشـيرازي في نهاية القرن التاسـع عشـر، التي ألغت امتياز التبغ البريطاني، وكذلك التأثير المسـتمر للقبائل البدوية والهوية العربية والإسـلامية في السـياسـة الداخلية والخارجية، مع بروز النزاعات المذهبية بعد سـقوط النظام السـابق عام 2003، وما تلاها من أعمال إرهابية وهجرة جماعية للسكان(حاتم، 2007، ص62).

تُظهر التجربة العراقية أن المذهبية تتحول من تنوع ثقافي إلى أزمة سياسية عندما تُستغل لتحقيق مكاسـب ضـيقة، مما أدى إلى مجازر وتصـفيات طائفية بعد عام 2006، وانتهاك الحقوق الأسـاسـية للأقليات، وخاصـة في المناطق المختلطة مثل كركوك(الزيدي، 2016، ص41).

الدسـتور العراقي لعام 2005 حقق بعض المكاسـب للأقليات، مثل الاعتراف بالتركمان، والسـريان، والأرمن، وتحديد اللغات الرسـمية بحسـب الكثافة السـكانية، وتنظيم الحقوق الثقافية والسـياسـية والإدارية للمكونات المختلفة(حميد، 2019، ص482)، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه المواد لم يحقق المسـاواة الكاملة، إذ بقيت القرارات التنفيذية محدودة ومرتبطة بالكتل الكبرى، مما أدى إلى استمرار النزوح وفقدان حقوق المواطنة الفعلية(إبراهيم، 2016، ص158–159).

يمكن استنتاج أن التنوع الديموغرافي في العراق يشكل سلاحاً ذو حدين: فهو يمنح الدولة مرونة جيوسياسية وقدرة على التواصل مع المحيط الإقليمي إذا ما استُثمر بشكل إيجابي، لكنه يتحول إلى تهديد عندما تُستغل المكونات البشرية من قبل القوى الإقليمية لتقويض الولاء الوطني، ما يؤدي إلى تفتيت إرادة الدولة وتهديد سـيادتها(الطائي، 2009، ص18)، وبالتالي، يرتكز اسـتقرار العراق وبناء قوته السـياسـية على تحويل المناطق المتنوعة، مثل كركوك، من بؤر نزاع إلى مناطق تجسير اقتصادي واجتماعي،(أحمد، 2011، ص11) مستفيداً من التنوع كقوة ناعمة وركيزة للأمن الوطني، بدل أن يكون سبباً للتقسيم والضعف الداخلي(صبار، 2016، ص230).

المصادر:

1- إبراهيم، عمرو محمد، وعبد المجيد، آمال محمود .(2015) .*البرنامج النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط* .العراق: المركز العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية .

2- إبراهيم، ناظم نواف. (2016). ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرها في الاستقرار السياسي .*دراسات دولية*، .(63)

3- أبو زيد، سيد. (2018). مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وإيران .*شؤون عربية*، .(176)

4- أحمد، زايد. (2011). التوترات المذهبية في مجتمعات ما بعد الثورات العربية .*مجلة السياسة الدولية*، .(186)

5- أمين، حافظ عبد الأمير، والحجيمي، سهيلة، والكبيسي، منذر عليوي حميد. (د.ت). مرجع سابق .

6- الإيدامي، حمدية، والزاهدي، أمجد .(2023) .*الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق* (ط. 1). بيروت: مركز الرافدين للحوار .

7- ايقون، فايز. (2023). طريق التنمية: رؤية العراق المستقبلية. مركز دراسات الشرق الأوسط .

8- برنامج الأغذية العالمي(WFP) ، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (COSIT). (2004). *مسح وتحليل الأمن الغذائي في العراق لعام 2003* .بغداد .

9- الجبوري، سلام سالم عبد. (2016). السياسة المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق .*آداب الكوفة*، 9 .(26)

10- الجنابي، صلاح حميد، وغالب، سعدي علي .(1992) .*جغرافية العراق الإقليمية* (ط. 1). الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر .

11- الجهاز المركزي للإحصاء .(2012) .*المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (IHSES)* (المجلد الأول). بغداد: وزارة التخطيط .

12- حاتم، لطفي .(2007) .*الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية* .الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة .

13- الحربي، نواف محمد رباح .(2017) .*المسألة الكردية والوضع الإقليمي: حالة دراسة العراق 2011–2016* (رسالة ماجستير). جامعة آل البيت، الأردن .

14- حميد، هبة مجيد، وآخرون. (2019). الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية: دراسة سوسيولوجية ميدانية .*مجلة الآداب*، 1 .(128 Supplement)

15- الحيدر، فائز. (د.ت). الصابئة المندائيون والإرهاب عبر التاريخ. تم الاسترجاع من www.mandaenunion.org

16- راشد، سامح. (2008). الخليج والبيئة الإقليمية: التوجهات والسياسات .*مجلة السياسة الدولية*، 44 .(171)

17- رسن، سالم عبد الحسن، وثامر، مصعب عبد العالي .(2022) .*تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل* .العراق: دار غيداء للنشر والتوزيع .

18- الزيدي، مفيد. (2016). العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2014 .*مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، .(16)

19- الزيدي، مفيد. (2019). العلاقات العراقية–القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل. مركز الجزيرة للدراسات .

20- سحات، عبد الغني محمد. (2014). حرب العراق وتداعياتها الإقليمية .*مجلة شؤون خليجية*، .(38)

21- شقير، شفيق .(2017) .*طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية* . الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات .

22- صاغية، حازم .(2009) .*صراع السلام والبترول في إيران* (ط. 5). بيروت: دار الطليعة .

23- صبار، محمد رشيد. (2016). الطائفية وأثرها في مستقبل الهوية الوطنية العراقية . *دراسات دولية*، .(14)

24- الصعب، أحمد .(2021) .*الحتمية الجغرافية وتأثيرها في التوزيع المكاني لسكان العراق* .عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع .

25- الصفار، حسن بن موسى .(2009) .*الطائفية بين السياسة والدين* .بيروت: المركز الثقافي العربي .

26- الطائي، نزار مهدي. (2009). الاتجاه نحو الدين .*حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت*، .(12)

27- عبدال، أعياد عبد الرضا، والشيباني، عدنان كاظم جبار. (2017). الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته .*مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، .(56)

28- عمران، عبد المعطي أحمد. (1998). الأهمية السياسية للموقع الجغرافي مع التطبيق على المملكة العربية السعودية .*مجلة الدبلوماسي*، .(5)

29- غليون، برهان .(2004) .*الدين نقد السياسة: الدولة والدين* .الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي .

30- قشطة، أكرم محمود .(2016) .*سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني (2002–2015)* (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر، غزة .

31- مجموعة باحثين .(2023) .*المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي: مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني* .مصر: مركز البيان للدراسات والتخطيط .

32- مجيد، إياد عبد الكريم. (2012). العلاقات العراقية–العربية 1990–2009 وآفاقها المستقبلية .*المجلة السياسية الدولية*، 12 .

33- المرهون، عبد الجليل زيد. (2016). العراق والقوى الخليجية. مركز الدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع من https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

34- المعضري، فاتن بيوسف، وطارش، جميل، والعلي، (2012). دراسات الخصائص الهندسية لرواسب خور عبد الله شمال غرب الخليج العربي .*مجلة أبحاث البصرة*، 37 .(2)

35- نجات، علي .(2024) .*تصورات واستراتيجيات الكويت وإيران تجاه مشروع ميناء الفاو الكبير* .بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط .

36- وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). (2013). وقائع منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي. بكين.

References

1- Abdul Ghani Mohammed Sahat, "The Iraq War and Its Regional Repercussions," *Gulf Affairs Journal*, Issue 38, Kuwait, 2014.
2- Abdul Jalil Zaid Al-Marhoun, *Iraq and the Gulf Powers*, Published Research, Center for Strategic Studies, Al Jazeera, Doha, 2016, available at: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (accessed 12/2/2026).
3- Abdul-Muati Ahmed Imran, "The Political Importance of Geographical Location with Application to Saudi Arabia," *Diplomat Journal*, Riyadh, Issue 5, 1998.
4- Ahmed Al-Saab, *Geographical Determinism and Its Impact on the Spatial Distribution of Iraq's Population*, Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2021.
5- Akram Mahmoud Qishta, *The Policy of the Gulf Cooperation Council States toward the Iranian Nuclear Program (2002–2015)*, Master's Thesis, Al-Azhar University, Gaza, 2016.
6- Ali Najat, *Perceptions and Strategies of Kuwait and Iran toward the Al-Faw Grand Port Project*, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2024.
7- Amr Mohammed Ibrahim and Amal Mahmoud Abdul Majeed, *The Iranian Nuclear Program and the Struggle over the Middle East*, Iraq: Arab Center for Economic and Strategic Political Studies, 2015.
8- Ayyad Abdul Redha Abdul, and Adnan Kazem Jabbar Al-Shaibani, "Rentier Economy and Its Impact on State Building and Power in Iraq," *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, Issue 56, 2017.
9- Burhan Ghalioun, *Religion and the Critique of Politics: State and Religion*, Arab Cultural Center, Casablanca, 2004, p. 14.
10- Central Statistical Organization, Ministry of Planning, *Iraq Household Socio-Economic Survey (IHSES)*, Baghdad, 2012, Vol. 1.
11- Faez Al-Haidar, *The Mandaean Sabians and Terrorism throughout History*, Article published on the website of the Mandaean Associations Union in Diaspora, available at: www.mandaenunion.org.

12- Faten Biyousif Al-Ma‘dari, Jameel Tarish, and Al-Ali, “Engineering Characteristics of the Sediments of Khor Abdullah, Northwest Arabian Gulf,” *Basra Research Journal*, Marine Science Center, University of Basra, Vol. 37, Part 2, 2012.

13- Fayez Aiqoun, “Development Road: Iraq’s Future Vision,” Middle East Studies Center, published under the title “Kuşak ve Yol'un istikrarı bu projeye bağlı.” on the Star website – Clear View, 21 September 2023.

14- Group of Researchers, *The Static Society and the Dynamic Society: Iraq’s Paths in Facing Population Growth*, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Egypt, 2023.

15- Hafez Abdul Amir Amin, Suhaila Al-Hujaymi, and Mundhir Aliwi Hamid Al-Kubaisi, *Previously Cited Reference*, pp. 211–212.

16- Hamdiya Al-Idami and Amjad Al-Zahdi, *The Economic Importance of Al-Faw Grand Port and Its Reflection on Sustainable Development in Iraq*, Al-Rafidain Center for Dialogue, 1st ed., Beirut, 2023.

17- Hassan bin Musa Al-Saffar, *Sectarianism between Politics and Religion*, Arab Cultural Center, Beirut, 2009.

18- Hazem Saghieh, *The Conflict of Peace and Oil in Iran*, 5th ed., Beirut, Dar Al-Tali‘a, 2009.

19- Hiba Majeed Hamid et al., “National Identity from the Perspective of Iraqi Minorities: A Field Sociological Study,” *Journal of Arts*, Vol. 1, Issue 128 (Supplement), 2019.

20- Iyad Abdul Karim Majeed, “Iraqi–Arab Relations (1990–2009) and Their Future Prospects,” *International Political Journal*, Vol. 12, 2012.

21- Lutfi Hatem, *The American Occupation of Iraq and the Collapse of the Iraqi State*, Denmark: Arab Open Academy in Denmark, 2007.

22- Mohammed Rashid Sabbar, “Sectarianism and Its Impact on the Future of Iraqi National Identity,” *International Studies*, Issue 14, 2016.

23- Mufeed Al-Zaidi, “Relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council States after 2014,” *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, Center for Strategic and

International Studies, Issue 16, University of Baghdad, Baghdad, 2016.

24- Mufeed Al-Zaidi, *Iraqi–Qatari Relations: Foundations of Rapprochement and Future Opportunities*, Al Jazeera Center Report, Qatar, 2019.

25- Nawaf Mohammed Rabah Al-Harbi, *The Kurdish Issue and the Regional Situation: A Case Study of Iraq (2011–2016)*, Master's Thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan, 2017.

26- Nazem Nawaf Ibrahim, "The Phenomenon of Violence and Sectarian Polarization in Iraq after 2003 and Its Impact on Political Stability," *International Studies*, Baghdad, Issue 63, 2016.

27- Nizar Mahdi Al-Taie, "The Tendency toward Religion," *Annals of the College of Arts*, Kuwait University, Issue 12, Paper 77, 2009.

28- Salah Hamid Al-Janabi and Saadi Ali Ghalib, *Regional Geography of Iraq*, 1st ed., Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Mosul, 1992.

29- Salam Salem Abdul Al-Jubouri, "Turkish Water Policy and Its Impact on Food Security in Iraq," *Adab Al-Kufa Journal*, Vol. 9, Issue 26, 2016.

30- Salem Abdul Hassan Rasan and Musab Abdul Ali Thamer, *Developing the Iraqi Economy between Oil Revenue Fluctuations and Income Diversification*, Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Iraq, 2022.

31- Sameh Rashed, "The Gulf and the Regional Environment: Trends and Policies," *International Politics Journal*, Year 44, Issue 171, Cairo, 2008.

32- Sayed Abu Zaid, "The Triangle of Complex Relations between Iraq, Turkey, and Iran," *Arab Affairs*, Issue 176, 2018.

33- Shafiq Shaqir, *The New Silk Road in the Context of Arab–Chinese Relations*, Reports, Doha, Al Jazeera Center for Studies, 2017.

34- World Food Programme (WFP) and Central Organization for Statistics and Information Technology (COSIT), *Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis in Iraq 2003*, Baghdad, 2004.

35- Xinhua News Agency, *Proceedings of the Belt and Road Forum for International Cooperation*, held in Beijing, 14–15 May 2013.

36- Zayed Ahmed, "Sectarian Tensions in Post-Arab Spring Societies," *International Politics Journal*, Issue 186, 2011.